

آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الكلي للسودان

The Impact of (Covid-19) Pandemic on Sudanese Economy

د. مي موسى سليمان علي (*)
عميدة الدراسات والبحوث
جامعة الزعيم الازهري - الخرطوم، السودان

المستخلص

ألقت جائحة الكورونا (كوفيد-19) بظلالها علي جميع دول العالم النامية والمتقدمة مخلفة العديد من الاثار الاقتصادية والاجتماعية في أسوأ أزمة اقتصادية يشهدها العالم منذ الكساد الكبير. والسودان كغيره من دول العالم تأثرا بالجائحة تائرا كبيرا علي كل مستوي مؤشرات الاقتصاد الكلي بما فيها القطاعين الداخلي والخارجي. حاولت الحكومة السودانية وعبر حزم السياسات الاقتصادية والصحية والاجتماعية بمساعدة العالم الخارجي التخفيف من أثر وحدة الجائحة ونجحت نسبياً في تخفيض معدلات الانتشار والوفيات مقارنة بالدول العربية، فإن نتائج التعافي الاقتصادي لربما تتأخر حتي أواخر العام 2021 وما بعده وفقاً لأفضل التقديرات العالمية .

الكلمات المفتاحية: الآثار الاقتصادية ، فيروس كورونا (كوفيد 19) ، السودان.

Abstract

The Covid -19 Pandemic has laid down vast social and economic impacts all over the world whether they are developed or underdeveloped, in a crunch described as the most worst than the Great Depression. The Sudan , as similar to the rest of world has highly affected on all its macroeconomic indicators including both internal and external sectors .The Sudanese government has tried through socio economic and heath policies with the help of external assistances to alleviate the severity of the pandemic , but with limited success in decreasing the number of cases and deaths compared to the rest of Arab countries , but the outcome of economic recovery might occurred late of .2021 with best international estimates

(*) omnoor7599@yahoo.com / maimusa@aau.edu.sd

مقدمة :

يشهد الاقتصاد العالمي أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد والتي تسببت في حدوث اضرار بالغة لمستويات النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد أُلقت جائحة (كورونا) بظلالها على كل دول العالم النامية والمتقدمة علي السواء مخلفة العديد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دفعت البعض للجزم بأن العالم اقتصادياً واجتماعياً سيختلف هيكلياً عما كان عليه قبل الجائحة.

ويتوقع أن ينكمش الناتج الإجمالي العالمي بسبب هذه الجائحة بنسبة تتراوح ما بين 5-8 % لعام 2020، أيضاً أسهمت هذه الجائحة في الهبوط بمستويات الثقة للمستهلكين والمستثمرين حول توقعات البيئة الاقتصادية مستقبلاً، كما اثرت بصورة سلبية على مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة وتدفقات رؤس الأموال الدولية حيث وصلت الي أدنى مستوياتها مما أدى لخسارة الاقتصاد العالمي ما بين العامين 2020 و2021 الي حدود 8-12 ترليون دولار. هذا فضلاً عن الآثار النفسية في أوساط الافراد والمجتمعات وسيادة حالة الهلع العام وما يترتب عليها من عدم رشد القرارات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات نتيجة حالة عدم اليقين التي سادت بيئات الأعمال في المجتمع العربي والسوداني.⁽¹⁾

لم يسلم السودان من الجائحة حيث أثرت سلباً في كافة مناحي الحياة الاقتصادية لذا يغطي البحث تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وأثره في الاقتصاد السوداني. يرصد القسم الأول الادبيات والاطر المفاهيمية للآثار الاقتصادية لجائحة كورونا وملخص لبعض الدراسات السابقة، بينما يناقش القسم الثاني الآثار الاقتصادية لجائحة الكورونا (كوفيد-19) في السودان للعام 2020م قبل تفشي الفيروس وبعده، مع التركيز على الأثر على الأداء الاقتصادي الداخلي متمثل في معدل النمو الاقتصادي، والموازنة العامة (الايرادات والمصروفات وعجز الموازنة)، وسوق العمل (الرسمية وغير الرسمية) بما في ذلك الشركات الصغيرة والناشئة، أيضاً تناول البحث الأثر على الميزان الخارجي متمثل في حركة الصادرات والواردات، وسعر الصرف وتحويلات المغتربين. ويناقش القسم الثالث السياسات والتدابير الوقائية التي أتخذتها الحكومات العربية والسودانية لمجابهة الجائحة، وفرص التعافى منها. ويستعرض القسم الرابع والأخير الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل الآثار الاقتصادية المتوقعة لجائحة كورونا على الاقتصاد السوداني، والتي من المتوقع أن تكون لها تداعيات صحية واقتصادية كبيرة جراء جائحة (كوفيد-19)، وفي

(1) الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، الدائرة

الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، 2020، ص15 .

ظل ما لديه من أنظمة وخدمات صحية محدودة وضعيفة للغاية، وذلك من خلال تحليل قنوات التأثير علي الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي وكذلك السياسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه التداعيات.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن تأثيرات أزمة الكورونا (كوفيد-19) الاقتصادية جاءت مزدوجة على الدول النامية بشكل عام، الأمر الذي ميزها عن كل الأزمات الاقتصادية السابقة. حيث تبدأ هذه الأزمة بصدمة في الإنتاج المحلي تخلق آثاراً في العرض والطلب وسلاسل الإنتاج أو التوريدات العالمية، ثم ينتقل التأثير بعد ذلك على مؤشرات الاقتصاد الكمي مثل التضخم والبطالة وغيرها وتنتهي بحدوث الكساد، لذا يحاول البحث الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ماهي أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة الكورونا (كوفيد -19) على السودان؟.

فرضيات البحث:

للإجابة على سؤال البحث الرئيسي أعلاه يفترض البحث الفرضيات التالية :

1. أثرت جائحة الكورونا سلباً علي الأداء الاقتصادي الداخلي، (مثل تراجع معدل النمو الاقتصادي، زيادة العجز في الموازنة العامة، وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع نسبة البطالة في سوق العمل الرسمي وغير الرسمي).
2. أثرت جائحة الكورونا (كوفيد19) سلباً على الاداء الاقتصادي الخارجي، (ممثلاً في زيادة الخلل في ميزان المدفوعات، انخفاض قيمة العملة السودانية بالإضافة إلي تدهور تحويلات المغتربين العاملين بالخارج).
3. أدت الجائحة إلى حدوث خلل كبير في العرض والطلب للسلع والخدمات المختلفة، تسبب في حدوث حالة من الركود التضخمي في الاقتصاد.

القسم الأول: الأدبيات والأطر المفاهيمية للآثار الاقتصادية لجائحة كورونا

سوف يتم التعرض في هذ الجزء من البحث لبعض الأجزاء النظرية والمفاهيمية حول تعريف فيروس كورونا وقتوات انتقال أثر (كوفيد 19) اقتصاديا وآليات هذا الانتقال علي المدى القصير والمتوسط والطويل بجانب عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

اولاً: تعريف الفيروس التاجي (COVID 19)

يعتبر الفيروس التاجي أو فيروس كورونا أحد الفصائل الكبيرة من الفيروسات التي تسبب المرض للأنسان والحيوان، ومن المعروف أن عدد من فيروسات الكورونا تسبب حالات عدوى الجهاز التنفسي

التي تتراوح حدتها من حالات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الاوسط التنفسية الحادة (السارس). كما يسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخراً حالات عدوي نتج عنها وفيات مرتفعة بسبب انتقال الفيروس بين صفوف البشر⁽²⁾.

تتباين آراء خبراء الصحة حول المدة الزمنية اللازمة لإيجاد علاج لفيروس كورونا المستجد فإن أغلبها يرجح أن تكون المدة الممكنة لإيجاد علاج تتراوح بين (12 و18) شهراً أي بحلول خريف العام 2021م ، وذلك استناداً الى بحوث سابقة لإيجاد لقاحات لفيروسي سارس وميرس، أو إشارات لإمكانية الاستفادة من تجارب علاجات سابقة استخدمت مع فيروسي أنفلونزا الخنازير وإيبولا.

كشفت الجائحة عن تنافس وتصارع بين عدد من الدول ونشوء حالة من انعدام الثقة وضعف التعاون، وصلت إلى تبادل التهم حول نشأة الفيروس فيما بينها خصوصاً بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما كان له انعكاس سلبي على آلية عمل منظمة الصحة التي واجهت انتقادات حادة من عديد الأطراف الدولية، فجهود مكافحة الفيروس وإيجاد لقاح تواجه معوقات عديدة لم ترفعها حسن النوايا الذي أبدته الشركات الألمانية والفرنسية مؤخراً لتعاون لإيجاد علاج أو لقاح للفيروس⁽³⁾.

ثانياً: قنوات انتقال الآثار الاقتصادية لجائحة (كوفيد-19)

يمكن تحليل قنوات تأثير أزمة (كوفيد19) على اقتصادات الدول المختلفة من خلال تحليل تأثيرها الحالي والمحتمل على جانبي الطلب والعرض الكلي.

فمن **جانب الطلب** من المتوقع أن تخلف هذه الأزمة أثراً هيكلياً على كل من الإنفاق الحكومي، الصادرات والواردات، الإنفاق الاستثماري بجانب الآثار المتوقعة على الاستهلاك الكلي. أما من جانب العرض الكلي مما لا يدعو للشك فإن الجائحة سوف تخلف أثراً كبيراً على القطاعات الإنتاجية المختلفة، كما أن الصدمات التي قد تطرأ على العرض تخلف بدورها تأثيراً إضافياً على الطلب الكلي يؤثر بدوره على العرض (الإنتاج ومعدلات التوظيف) بحيث تدخل المجتمعات إلى أزمت كساد متتالية لا يمكن الفكك منها دون تبني سياسات مالية ونقدية قادرة على كسر هذه الحلقة. كذلك يمتد تأثير هذه الأزمة إلى ما تحدثه من صدمات خارجية لاقتصادات هذه الدول ولما تخلفه من تأثير كبير على تدفقات التجارة ورؤس الأموال وسلاسل القيمة المضافة العالمية. وبشكل عام يمكن تحديد المحددات الرئيسية لحجم التأثير الاقتصادي للجائحة في معظم الدول فيما يلي:

(2) دويدي خديجة هاجر، بلقاضي طاهر مين، اثر جائحة الفيروس التاجي علي التنمية المسدامة من خلال صناعة النقل الجوي في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20 الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة الكرونا، سبتمبر 2020م، الجزائر.

(3) الوليد أحمد طلحة، مرجع سابق، ص 25.

1. درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة.
2. طبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة ومدى ارتباطه بسلاسل القيمة المضافة العالمية والتي تأثرت بشدة جراء الجائحة، ومدى ارتباطه بالأسواق العالمية والطلب الخارجي مثل قطاع البترول والتعدين وقطاع السياحة وقطاع النقل والخدمات اللوجستية.
3. المستوى والمدى الزمني لانتشار المرض في الدولة.
4. سرعة إستجابة السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) للأزمة والآثار المترتبة عليها بحيث تكون هذه السياسات إما سياسات استباقية تقلل من آثار الأزمة أو سياسات معالجة للآثار الناجمة عن الأزمة⁽⁴⁾.

ثالثاً: تتبع الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المدى القصير والمتوسط والطويل

يمكن تصوير الآثار المختلفة للجائحة في بدايتها وما بعدها في شكل موجات على مستويات الأجل القصير والمتوسط والطويل على النحو التالي:

أولاً: في الأجل القصير إلى الأجل المتوسط (الموجة الأولى وتختص التأثيرات على المستوى المحلي والموجة الثانية التأثيرات الخارجية): يكون الأثر على النحو التالي⁽⁵⁾:

1. صدمة في الإنتاج المحلي وصدمة أولية في الطلب المحلي
 2. تأثر سلاسل الإنتاج
 3. تأثر حرك الأفراد.
- يؤدي ذلك كله إلى تأثر حركة التجارة العالمية وتأثر حركة رؤس الأموال.

ثانياً: في الأجل القصير إلى المتوسط (الموجة الثالثة وتختص بالتأثيرات الاقتصادية الكلية): وتتمثل في:

1. صدمة في العرض الكلي والطلب الكلي.
2. زيادة معدلات التضخم وانخفاض معدلات التشغيل والدخل.

(4) سمر الباجوري، محمود عنبر، التداعيات الاقتصادية الكلية لجائحة كوفيد-19 على اقتصاديات دول افريقيا جنوب الصحراء وسياسات المواجهة، مجلة السياسة والاقتصاد المجلد (6) العدد (5) يناير 2020 القاهرة.

(5) خالد عثمان الفيل، التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا المستجد في السودان، المركز العربي للبحوث والدراسات والسياسات، قطر، اكتوبر/2020م

3. تدهور سعر الصرف وإرتفاع المخاطر المالية وعدم الاستقرار.

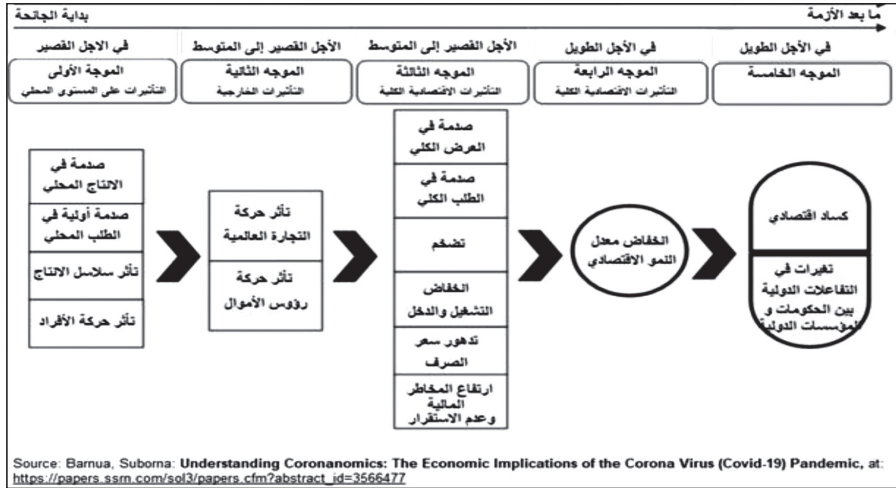
يؤدي ذلك إلى حدوث الموجة الرابعة والخامسة وبالطبع تأثيراتهما في الأجل الطويل ومن مظاهر هاتين الموجتين:

1. انخفاض معدل النمو الاقتصادي.
2. ظهور الكساد الاقتصادي وتغيرات في التفاعلات الدولية بين الحكومات والمؤسسات الدولية.

رابعاً: الدراسات السابقة

شكل رقم (١)

الخط الزمني لانتشار جائحة (كوفيد - ١٩)



بالرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين مؤشرات الصحة بشكل عام واثارها الاقتصادية وعلى الرفاهية المجتمعية، فإن الدراسات التي تناولت تقييم الآثار الاقتصادية لجائحة مثل (الكوفيد -19) تعتبر إلى حد ما محدودة جداً (نظراً لحدائثة الموضوع) كما أن تحليل الآثار الاقتصادية لمثل هذه الجائحة يجب أن يراعي اختلافها عن باقي الأزمات أو الجوائح الصحية (مثل السارس، الإيدز، الانفلونزا الإسبانية) التي تم تناولها من قبل من حيث معدل الانتشار واتساع النطاق وتأثيراتها الحادة على اقتصادات العالم في الأجل القصير والطويل.

1- دراسة سمر الباجوري، محمود عنبر (2020) ⁽⁶⁾: جاءت هذه الدراسة بعنوان التداعيات الاقتصادية الكلية (كوفيد 19) على دول إفريقيا جنوب الصحراء وسياسات المواجهة.

(6) سمر الباجوري، محمود عنبر، مرجع سبق ذكره، القاهرة، ص3.

وتهدف الدراسة لتحليل الآثار الاقتصادية الكلية المتوقعة لجائحة كورونا على اقتصادات دول إفريقيا جنوب الصحراء والتي من المتوقع أن تشهد تداعيات صحية واقتصادية كبيرة جراء جائحة (كوفيد 19) في ظل ما لديها من أنظمة وخدمات صحية محدودة، وذلك من خلال تحليل قنوات التأثير الداخلية والخارجية ومحددات هذا التأثير وكذلك السياسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الجائحة .

2 - دراسة غبولي أحمد و توابتية الطاهر (2020) ⁽⁷⁾: أتت الدراسة بعنوان: دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19). هدفت الدراسة لتبّع وتحديد أهم آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي، من خلال دراسة تحليلية لأهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي وكذا تقديراتها وتوقعاتها الصادرة عن كبرى المنظمات والهيئات المعنية. خلصت الدراسة إلى أن آثار الجائحة قد كانت جد حادة في المدى القصير من خلال تراجع نمو التصنيع العالمي بسبب تعطل الإمدادات المباشرة والعدوى في سلاسل التوريد واضطرابات الطلب الكلي، وأن قطاع الخدمات قد تأثر بدرجة أكبر من خلال تراجع كل من حركة التجارة الدولية، السياحة والنقل وبالخصوص شركات الطيران، أسعار النفط ومؤشرات الأسواق المالية العالمية؛ كلها عوامل أدت إلى تسريح العمال وتفاقم أزمة البطالة؛ أما على المدى المتوسط فإن كل السيناريوهات سواء المتفائلة أو المتشائمة تثبت استمرارية آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي

3- مروة كرامة واخرون (2020) ⁽⁸⁾: أتت الدراسة بعنوان تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا (كوفيد19) على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، وهدفت إلى توضيح انعكاسات فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وتوضيح خطورة هذا الفيروس الذي ادخل العالم في أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية تفاقمت نتائجها الوخيمة في ظرف وجيز جدا بداية بالقطاع الاقتصادي الحقيقي ثم انتقل إلى القطاع المالي والاجتماعي بعد ذلك، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وادخلت العديد من الدول في دائرة الركود العالمي بفعل تأثيرها على حركة التجارة وسلاسل التوريد وأسعار الأصول والسلع الأولية وحتى القرارات المستقبلية للمستثمرين وسط ندرة المعلومات والنظرة المستقبلية حول تطور انتشار هذا الوباء.

(7) دراسة غبولي أحمد، توابتية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي - الأزمة الاقتصادية العالمية 2020- العدد الخاص رقم (1) المجلد (20) مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020، ص10

(8) مروة كرامة واخرون، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، 2020 .

4 - خالد عثمان الفيل (2020) ⁽⁹⁾: تناولت الدراسة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا المستجد في السودان، رصدت الدراسة خلفيات الوضع الاقتصادي في السودان قبل تفشي فيروس كوفيد (19)، وكذلك التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة لمجابهته. كما استعرضت الدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتفشي الفيروس في الاقتصاد السوداني، باستخدام الأسلوب الوصفي من خلال تتبع حركة الصادرات، وسوق العمل الرسمي وغير الرسمي، وتحويلات المغتربين. كما ناقشت الدراسة التداعيات السياسية، مع التركيز على استغلال المؤسسة العسكرية ضعف الأداء الحكومي وحالة الخلاف والنزاع بين القوى المدنية في السلطة لملء الفراغ السياسي وتقديم خدمات للشعب السوداني، في محاولة لامتلاك مزيد من الشرعية السياسية. اوصت الدراسة باتباع عدة تدابير لتقليل حدة خطر الوباء وهي: تقوية قدرات القطاع الصحي وبناءه ومدته بالأدوات اللازمة. والعمل عبر القيادات المجتمعية والدينية لنشر التوعية بالفيروس وطرق انتشاره والوقاية منه بطرق تكون قادرة على النفاذ إلى الثقافة الشعبية السائدة. بالإضافة الى الاستفادة من الإنتاج المحلي من غاز الإيثانول لتوفير المعقمات بسعر رمزي في متناول الجميع، ودعم مبادرات المجتمع المدني والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على توفير الكمادات والأقنعة وأجهزة التنفس وباقي المعدات الطبية والوقائية بأدوات وإنتاج محلي.

5- الأمم المتحدة ، (أبريل 2020) ⁽¹⁰⁾: دراسة تقييم الاثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كورونا علي الاقتصاد السوداني ، تحاول الدراسة معرفة الأثر المحتمل لجائحة كورونا علي السودان ، وبالأخص لبحث العوامل الاجتماعية- الاقتصادية الكامنة التي أدت لهشاشة الاقتصاد السوداني للتوجيه بالسياسات التي تقوي الاقتصاد في وجه هذه التحديات مستقبلا. تم بحث أثر الجائحة علي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص أكثرها هشاشة لتقديم مقترحات لتخفيف أثارها المدمرة . قبل ظهور جائحة كورونا تميز الاقتصاد السوداني بالضعف والمعاناة من مشكلات عجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم والمعدلات العالية من عدم المساواة ومحدودية الإنفاق العام علي الاحتياجات الأساسية للمواطن وغيرها من المعضلات الهيكلية التي انعكست في نقص حجم الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (66) مليار دولار في (2011) الي حوالي (33) مليار في (2019م). كما ظل القطاع الصحي يعاني أيضا مثله مثل بقية القطاعات الحيوية الأخرى حيث سجل عدد الأطباء لكل (10 ألف) من السكان (1.9) مع إرتفاع فاتورة العلاج التي يدفعها المواطن .

من الاجراءات التي اتخذت لمواجهة الجائحة حظر التجوال الليلي ، حظر التجمعات وقفل المطارات والأسواق والمدارس والجامعات وهذا أثر علي حياة السكان الذين يعتمدون علي الدخل

(9) خالد عثمان الفيل، مرجع سبق ذكره. ص 5.

(10) UN . Covid -19 socio economic impact assessment for Sudan . April 2020

اليومي من انشطتهم الاقتصادية الحرة في القطاعات غير الرسمية وعلي الرغم من من ضعف قاعدة الإيرادات العامة والتي انخفضت بسبب الجائحة ونقص الإعانات الخارجية نفذت الحكومة برامج دعم نقدي وسلي مباشر لأكثر الفئات الضعيفة تضررا من الجائحة كما تم مساندة قطاع الاعمال من خلال الاعفاءات الضريبية وتأخير سداد الأقساط البنكية المستحقة. يعاني الاقتصاد السودان من إرتفاع نسبة الدين الخارجية واستفادته من مبادرة (ال HIBC) التاهيلية للاقتراض والمساعدات الخارجية وبالأخص من صندوق النقد والبنك الدوليين لتخفيف أثر الجائحة حيث لن يتاتي ذلك قبل (2021).

تحاول الدراسة تبني منهجاً شاملاً إحتوائياً لمعالجة أثر الجائحة والتخفيف منها لبناء اقتصاد مرن ومتماسك يحمي الضعفاء من آثار الجائحة وأيضا من التداعيات التاريخية لمعضلات الاقتصاد السوداني .

إن فرص التحول نحو الديمقراطية والسلام تظل ممكنة حتى في ظل الجائحة لأن تداعياتها صارت العدو الرئيسي للجميع والتوحد لمجابهتها صارت احتمالاتها ممكنة أفضل من ذي قبل.

أوصت الورقة بضرورة قيام الحكومة بزيادة إنفاقها لمساندة القطاع الصحي والقطاعات الفقيرة من خلال إعادة تعريف أولويات الموازنة، مع ضرورة تضافر كل جهود الدولة وكل جهود المجتمع لتقليل أثر الجائحة وإنقاذ حياة الناس بالإستفادة من قيمة التضامن الكامنة في المجتمع السوداني بتركيز خاص علي حياة المرأة لأنها الأكثر تضرراً من الجائحة.

القسم الثاني

الأثار الاقتصادية لجائحة الكورونا (كوفيد 19) في السودان

ينتشر فيروس (كوفيد19) في السودان كالنار في الهشيم، خاصة الموجه الثانية التي بدأت في أكتوبر(2020م) حيث ازدادت المخاوف المحلية والإقليمية والدولية من حدوث أزمات اجتماعية واقتصادية وإنسانية خاصة شرق السودان الذي يعاني من تدفقات اللاجئين الإثيوبيين عقب الحرب الأهلية الأخيرة في إثيوبيا مع إقليم التقرائي المتمرد علي الحكومة الإثيوبية. ومن المعروف أن السودان يعاني من نقص في المعدات الطبية الحديثة لمواجهة أزمة كورونا الصحية عالمياً، فضلاً عن غياب الدعائم الاقتصادية والكوادر البشرية لمواجهة داء عضال لم يجد له العالم بعد علاجاً ناجحاً لمنع انتشاره وتمده.

أن الخطورة الاقتصادية التي يشكلها فيروس كورونا، تكمن في قدرته على شل الاقتصاد كلياً أو جزئياً عبر تأثيره في حركة الإنتاج والمال؛ ذلك أن الاقتصاد الذي نعيش عليه يعتمد بصورة رئيسة على هذه الحركة (سواء كانت في جانب العرض أو جانب الطلب) في تكوين

القيمة الاقتصادية وخلقها. وهذه الحركة نفسها تجعل تداول المال وحركته ممكنة في المجتمع. وهناك عامل مهم جداً في تعميق الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على جانبي العرض والطلب، ألا وهو «عدم وضوح الرؤية» حول مستقبل انتشار الفيروس، وحول الفترة التي يمكن أن تمتد لاحتواء هذا الفيروس، وتطوير علاج صحي له، وكيفية تأثير هذا الفيروس في سوق العمل والاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي، كل هذه القضايا لا توجد أي إجابات واضحة عنها، بل توجد تكهنات تقيد بأن الوضع قد يسوء أكثر. لذلك فإن الأفراد والأسر سيقبلون جداً من انفاقهم اليومي؛ لأنهم يخافون من اختفاء مدخراتهم ودخلهم إذا واصلوا الإنفاق بذات الوتيرة السابقة، كما أن الشركات لن تجرؤ على الدخول في استثمارات جديدة وستتوقف كل مبادراتها في الفترة القادمة.

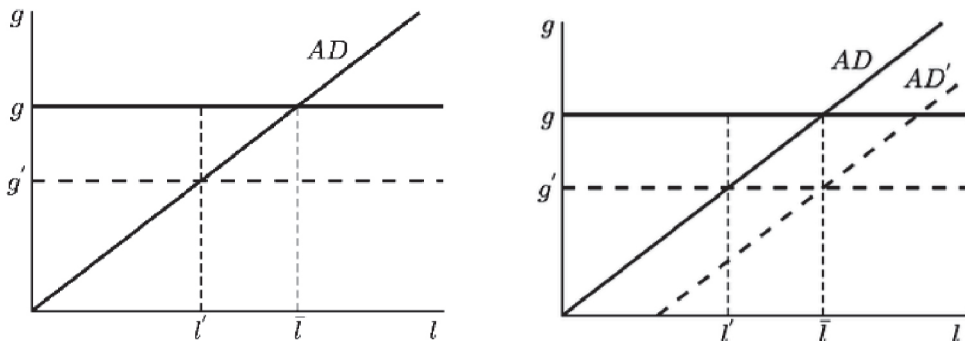
يمكن تحليل قنوات تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد السوداني من خلال تحليل الأثر الكلي على جانبي الطلب والعرض الكليين، وكذلك تتبع تأثيرها الحالي على الاقتصاد الكلي على النحو التالي:

أولاً: التأثير المحتمل لفيروس كورونا على الطلب الكلي :

كما هو الحال في التقليد الكينزي، يتم تحديد العمالة والنتاج من خلال الطلب الكلي. وفي المقابل يعتمد الطلب الإجمالي بشكل إيجابي على نمو الإنتاجية، ولعل السبب في ذلك هو أن نمو الإنتاجية السريع يعزز توقعات العملاء للدخل المستقبلي، مما يدفعهم إلى إنفاق المزيد في الوقت الحاضر، ويؤدي هذا التأثير إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو الإنتاجية (g) والعمالة (l)، والشكل البياني التالي يوضح أثر فيروس كورونا على الطلب الكلي

الشكل (1)

أثر فيروس كورونا على الطلب الكلي



المصدر: بن الحاج جلول ياسين، الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون، 2020، ص .

يوضح الشكل العمل على المحور الأفقي (I)، ونمو الإنتاجية على المحور الرأسي (g). وأن الاقتصاد السوداني في البداية يعمل بكامل طاقته عند النقطة (ا) و (g)، ثم افترض أن وباء الفيروس التاجي يسبب انخفاضاً مستمراً في نمو الإنتاجية من (g) إلى (g')، كما هو موضح في الصورة على اليسار من الشكل 1، فإن النتيجة هي انخفاض الطلب الكلي وظهور البطالة اللإرادية من (I) من (I').

لنفترض الآن أن البنك المركزي السوداني تدخل من خلال تخفيض هامش التمويل المصرفي وأن وزارة المالية قامت بزيادة الإنفاق العام للقطاعات الانتاجية المختلفة، هذا التدخل يحافظ على الطلب الكلي. وبيانياً، هذا يقابل تحول الطلب الكلي الي جهة اليمين من منحني AD إلى AD¹. وإذا كان الحافز النقدي والمالي قوياً بما يكفي، فسيتم استعادة العمالة الكاملة، كما هو موضح في الصورة اليمنى من الشكل 1. وبالتالي فإن النموذج يدعم فكرة أن البنك المركزي ووزارة المالية عبر سياساتهما النقدية والمالية يمكن أن يسهما في التقليل من حدة الوباء.

وقد اتخذ البنك المركزي في السودان في مجال السياسة النقدية الإجراءات التالية: إعفاء الأقساط المستحقة علي قروض القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر، وتمديد فترة تحصيل حصائل الصادرات تقديراً للظروف الدولية المتعلقة بالآثار السالبة للتدابير الصحية علي حركة التجارة الدولية⁽¹¹⁾.

وهذه السياسة بالطبع لا تكفي لوحدها لدعم الطلب الكلي وبالتالي المساهمة في تخفيف الوباء.

أما في مجال السياسة المالية فقد عمل القطاع الخاص المحلي على توفير مبلغ 2 مليون دولار لدعم الحكومة لمواجهة الجائحة (أبريل 2020)؛ كما قامت وزارة المالية باعادة تخصيص مبلغ 3 مليون دولار لمواجهة الجائحة وشركاء السودان مبلغ 9 مليون دولار. كما التزمت الولايات المتحدة بدعم السودان في حدود مبلغ 8 مليون دولار والاتحاد الاوربي بمبلغ (70) مليون يورو لمواجهة الجائحة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية - جدة مبلغ (35) مليون دولار وكذلك البنك الدولي مبلغ (35) مليون دولار. بالإضافة إلى تطبيق زيادة مرتبات القطاع العام بنحو (500%) في ابريل (2020). هذه السياسات والاجراءات يمكن ان تسهم في زيادة الكلب الكلي.

ومع إعلان البنك المركزي شح الاحتياطات من العملات الأجنبية وتراجع اداء الصادرات وخصوصا الذهب الذي يتم تهريبه عبر الحدود السودانية، وكذلك عجز الموازنة العامة، حذر بعض الخبراء بان الأوضاع ستكون كارثية، حيث سيتم استنفاد احتياطات النقد الأجنبي المنخفضة أصلاً بشكل سريع، وتفاقم عجز الميزانية وميزان المدفوعات، وانخفاض كبير في قيمة الجنيه وارتفاع التضخم، والركود الاقتصادي والنتيجة الطبيعية ستكون بطالة جماعية وهذا ما حدث بالفعل في مطلع 2021م،

(11) بنك السودان المركزي، منشور ادارة السياسات، تاريخ الاصدار اكتوبر 2020 الخرطوم، السودان.

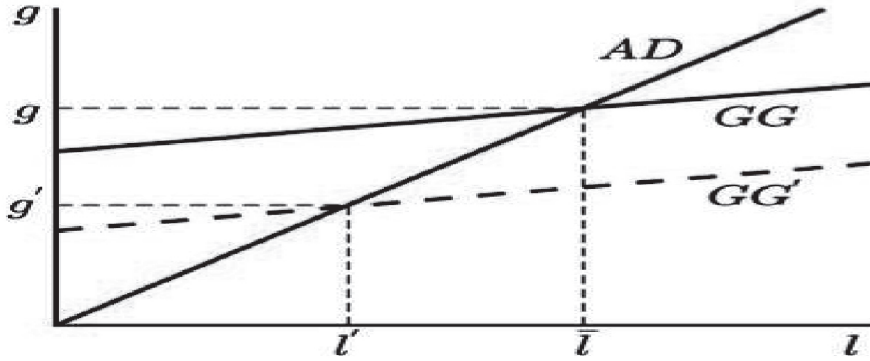
ثانياً : التأثير المحتمل لفيروس كورونا على العرض الكلي

من جانب العرض الكلي فمما لا يدعوا للشك انها ستخلف أثارا كبيرة على القطاعات الانتاجية المختلفة، كما أن الصدمات التي تطرأ على جانب العرض تخلف تأثيراً إضافياً بدوره على الطلب الكلي ويؤثر بدوره على العرض (الإنتاج ومعدلات التوظيف) بحيث تدخل الدولة بعدها في أزمات كساد متتالية لا يمكن الفكك منها دون تبني سياسات مالية ونقدية قادرة على كسر هذه الحلقة. كذلك يمتد تأثير هذه الأزمة إلى ما تحدثه من صدمات خارجية تؤثر بشكل كبير في تدفقات التجارة ورؤوس الأموال وسلاسل القيم المضافة العالمية .

في الواقع إن نمو الإنتاجية مدفوع جزئياً على الأقل باستثمار الشركات. وتعتمد قرارات الاستثمار بدورها على إجمالي الطلب، فعندما يكون الطلب قوياً، يميل العائد من الاستثمار إلى الارتفاع، وعلى العكس من ذلك، فإن ضعف الطلب الكلي الضعيف يقلل من حوافز الشركات للاستثمار. يؤدي هذا التأثير إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو الإنتاجية والطلب الكلي، الذي تم التقاطه بواسطة منحنى GG في الشكل 2. ويتم تحديد التوازن على هذا النحو من خلال تقاطع اثنين من المنحنيات الصاعدة.

الشكل رقم (2)

يوضح دورة العرض والطلب



Economics in the time of COVID-19: A new •Beatrice Weder di Mauro •Source: Richard Baldwin
.London: 2020 •CEPR Press Centre for Economic Policy Research •Book

هذا، وبالنظر إلى المشهد التجاري والاقتصادي في السودان، نجد أن الشركات الصغيرة والناشئة التي توفر فرص العمل لأغلب القوى العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. حيث تبلغ نسبة الشركات التي توظف أقل من (200) عامل نسبة (98 %) من نسبة الشركات. وهذا

يعني أن الغالبية العظمى من الشركات في السودان هي عبارة عن شركات صغيرة أو متوسطة⁽¹²⁾. ولا توجد دراسات محددة حول أثر كورونا في هذه الشركات في السودان، غير أنه يمكننا أخذ فكرة عن أثر كورونا مقارنة بالدول الأخرى؛ فوفقاً لإحصائية قامت بها (جامعة تشينغها وجامعة بكين)، شملت (995) شركة ناشئة في الصين، تبين أن (85%) من الشركات الناشئة والمتوسطة لا تستطيع الاستمرار أكثر من ثلاثة أشهر بسبب تداعيات كورونا على الاقتصاد، و(33%) منها لا تستطيع الاستمرار أكثر من شهر، و(10%) فقط هو عدد الشركات التي يمكن أن تستمر ستة أشهر تحت تدابير حظر التجول والبقاء في المنزل.

في حال استمرار الوباء يمكن أن يكون نموذج الأعمال البسيط كالتالي: أن الشركات تذهب إلى البنوك والحصول على قروض ميسرة. وستضمن الحكومة تلك القرض، وتعفى هذه القروض أو يعاد تسديدها دون فائدة في نهاية الوباء أو فترة متفق عليها شريطة إبقاء موظفيها في مكانهم. وبالتالي يمكن الاحتفاظ بالموظفين وعلاقات شبكات الأعمال في مكانها. وفي حال عدم حدوث ذلك، فسوف تكون هناك تسريحات جماعية مع إرتفاع البطالة حتى بعد الوباء. والسبب هو أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي لديها ميزانيات عمومية ضعيفة ولا تستطيع الوصول إلى الائتمان مقترنة بحقيقة أنها هي التي تم الإستغناء عنها. والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي تلبية الطلب الكلي أو (منحهم المال) أما خلاف ذلك فإننا سنكون في ورطة في المدى الطويل خاصة في ظل اقتصاد هش مثل الاقتصاد السوداني.

ثالثاً: الأثر على الأداء الاقتصادي الداخلي

1 - معدل النمو الاقتصادي:

سجل معدل النمو الاقتصادي في السودان رقماً سالباً بلغ (2.5%) للعام 2019 نتيجة التغيرات السياسية بسقوط نظام الإنقاذ الذي استمر لثلاثون عاماً وما صاحب هذا التغيير من آثار سلبية شاملة لكل متغيرات الاقتصاد. يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتواصل معدل الانكماش في السودان ليزداد في العام (2020) ليصل الي (7.2%) بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي الي (2.5%) في العام (2020) وانتشار الجائحة في صورتها الثانية في اواخر العام (2020) بصورة أكثر حدة من الموجة الأولى.

وأحد أسباب الأنكماش في الاقتصاد السوداني هو الصدمة التي خلفتها الجائحة بسبب كبر حجم القطاع غير المنظم مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية. أيضاً هدفت السياسات المالية والنقدية إلى توجيه الموارد الشحيحة أصلاً نحو العمل على إنقاذ حياة البشر ومساعدتهم خلال

(12) UN . Covid -19 socio economic impact assessment for Sudan . April 2020

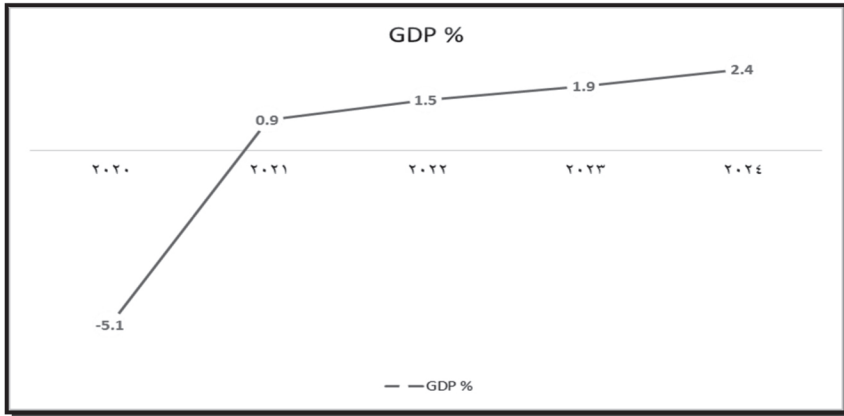
الجائحة أكثر من تحفيز القطاعات الإنتاجية. لذلك يتوقع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بنسب (2% و 5% و 6%) علي التوالي.⁽¹³⁾ أوضحت تقارير الأمم المتحدة توقعات النمو الاقتصادي للأعوام القادمة علي النحو التالي:

%	2020	2021	2022	2023	2024
GDP	-5.1	0.9	1.5	1.9	2.4

Economist Intelligence Unit estimates. b Economist Intelligence Unit forecasts

شكل (3)

معدل النمو الاقتصادي المتوقع حسب تقديرات الأمم المتحدة للأعوام 2020-2024م



المصدر: من اعداد الباحث

2- الموازنة العامة (الايادات والنفقات العامة) :

أقرت الحكومة السودانية الموازنة العامة للدولة للعام 2020 بإيرادات إجمالية بلغت (567.3) مليار جنيه، أي ما يعادل (12.6) مليار دولار تقريباً، وتبلغ مصروفات الموازنة الجارية حوالي (84.4) مليار جنيه ويبلغ العجز حوالي (160) مليار جنيه، ويعادل (3.5%) من إجمالي الناتج المحلي⁽¹⁴⁾

خلال أزمة فيروس كورونا تدنّت نسبة التحصيل للإيرادات العامة بنسبة (40%) تقريباً في بداية الاغلاق وتوقع بعض الخبراء ان تصل نسبة الانخفاض الي حدود (80%) بنهاية العام (2020). علاوة علي ذلك أعلنت وزارة المالية أنها بحاجة عاجلة لتوفير نحو (220) مليار جنيه

(13) London . UK The economist group . Economics Intelligent Unit . Sudan Country Report . May 2020

(14) The World Bank. "Sudan Data." accessed on 11/08/2020. at: <https://data.worldbank.org/country/SD>

لمواجهة تداعيات انتشار كورونا بالبلاد، مما يلقي بعبء إضافي على الموارد المخصصة للموازنة في ظل العجز المعلن لها. ومما زاد الأمر سوءاً علي المالية العامة تدني حجم المساعدات الأجنبية الإنسانية للجائحة مقارنة بالاجتياحات الفعلية حيث وصل حجمها إلى (858.7) مليون مقارنة بمبلغ 1.6 مليار دولار أي بنسبة (53%)⁽¹⁵⁾.

في ظل هذه الأوضاع، من المتوقع أن يزداد حجم الانفاق العام خلال (2020) بسبب زيادة حجم الانفاق العام علي القطاع الصحي ودعم الغذاء وزيادة الأجور ودعم القطاعات الاجتماعية المتأثرة بالجائحة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نسبة العجز في الموانة العامة / الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حدود (8.3%) في العام (2020) مقارنة بنسبة (5.5%) في العام (2019). ومما يزيد الأمر سوءاً حالة الهشاشة المالية التي تهيمن على الوضع النقدي في السودان، فعائدات الضرائب في السودان منخفضة جداً، وتقدر بـ 6 في المئة فقط من قيمة الناتج الإجمالي المحلي. ولنلاحظ أنه وفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن أي دولة تبلغ نسبة العائدات الضريبية فيها أقل من (15) في المئة من الناتج الإجمالي توصف بأنها دولة ذات هشاشة نقدية.⁽¹⁶⁾

3 - معدل التضخم:

من المتوقع أن تواصل معدلات التضخم ارتفاعها خلال العام (2020) بسبب انتشار جائحة كورونا في السودان والتي أثرت سلباً علي حجم التحصيل للإيرادات العامة حيث وصل معدل الإنخفاض إلى حدود (70%) مقارنة بالربط المقدر للعام (2020) وزيادة حجم الإنفاق العام علي القطاع الصحي ودعم القطاعات الاجتماعية المتأثرة بالجائحة. أدي كل ذلك إلي زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل الي حدود (8.3%) في العام (2020) مقارنة بنسبة (5.5%) في العام (2019) دون سياسات واضحة تكبح نقدنة هذا العجز. حيث وصلت معدلات التضخم الي (254%) في شهر نوفمبر (2020) مقارنة بنسبة (64.28%) في يناير (2020) (قبل انتشار الجائحة) .

تزامن مع انتشار الجائحة بآثارها السالبة علي المتغيرات المالية العامة زيادة معدلات الأجور الي مستويات غير مسبوقه بنسبة تفوق (500%) علاوة علي رفع الدعم جزئياً عن الوقود والخبز، صاحبها تدهور غير مسبوق في سعر العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي مما نتج عنه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية المستورد وكلها اسهمت في تأجيج معدلات التضخم .

(15) تقديرات مكتب تسيق الامم المتحدة للشؤون الانسانية بالخرطوم عبر موقعه علي الانترنت (ديسمبر 2020) . www.unocha.org

(16) Economist group. Ibid. p 12

4 - سوق العمل (الرسمي وغير الرسمي)

على مستوى سوق العمل الرسمي، فإن عدداً كبيراً من موظفي القطاعين الخاص والعام في السودان مهددين بفقدان وظائفهم أو تخفيض دخولهم نتيجة للآثار الاقتصادية للأزمة، خصوصاً مع ضعف الموارد وإنعدامها أحياناً عند الحكومة لتحفيز الاقتصاد، ودعم برامج الحماية الاجتماعية للأسر الضعيفة .

بحسب توقعات صندوق النقد الدولي، فإن نسبة البطالة في السودان ستزيد بنسبة (3) في المئة لتصل إلى (25) في المئة في عام (2020م)، أضف إلى ذلك، أن القطاعات الرئيسية التي توفر الوظائف للعاملين بالمناطق الحضرية، قد تضررت كثيراً من تدابير الحظر والإغلاق التام؛ مثل قطاع الخدمات الذي يمثل (57%)، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي يمثل (17%)، وقطاع السياحة الذي يمثل (3%) من الناتج الإجمالي⁽¹⁷⁾.

أما بالنسبة للعاملين في القطاع غير الرسمي؛ وذلك في القطاعات التي لا تنظمها الدولة بتدابير وإجراءات واضحة، ولا توجد قوانين تحفظ حقوق العاملين فيها؛ مثل بائعات الشاي، وعمال اليومية في الأسواق وغيرهم، الذين يمثلون (65%) من القوة العاملة في السودان، فهؤلاء أكثر عرضة للإصابة بالمرض فهم لا يستطيعون البقاء في بيوتهم وإتباع تدابير العزل المنزلي؛ لأنهم لن يجدوا ما يأكلون إذا لم يخرجوا للعمل بصورة يومية⁽¹⁸⁾. وهذه الإصابة سيكون لها تبعاتها الاقتصادية من فقدان مصدر الرزق وعدم القدرة على توفير الدخل لأفراد الأسرة، خصوصاً مع غياب شبكات الحماية الاجتماعية وعدم تفعيل أي برامج للتحويلات النقدية المشروطة، ما يشكل تهديداً لهذه الفئة من العمال للتحويل من خانة «الفقر» إلى خانة «الفقر المدقع»، وهو ما يعمق اللامساواة الاقتصادية في المجتمع السوداني⁽¹⁹⁾.

رابعاً: الأثر على الأداء الاقتصادي الخارجي

1 - الميزان التجاري؛

أثرت الجائحة سلباً على الاقتصاد العالمي وبالأخص في مجال التجارة الدولية بسبب سياسات الإغلاق التي فرضتها معظم دول العالم على اقتصادياتها؛ ومن المتوقع أن ينخفض حجم التجارة الدولية بنسبة (15%) في العام (2020) نتيجة لأنخفاض حجم الناتج الإجمالي العالمي بنسبة

(17) خالد عثمان الفيل، مصدر سبق ذكره، قطر، أكتوبر(2020م)

(18) "Hunger is Worse than Corona: Sudanese Demand End To Lockdown," Aljazeera, 8/6/2020, accessed on 11/8/2020, at: <https://bit.ly/3ndulv0>

(19) إسماعيل محمد علي، تدابير مكافحة كورونا تهدد القوات اليومية لبائعات الشاي في السودان، إنديبننت عربية، 2020/4/2م، شوهد في 2020/8/11م، في: <http://bit.ly/33t2jkn>

(2.5) % . وقد سجل الميزان التجاري عجزاً بقيمة (4.7) مليار دولار وبنسبة (15 %) من الناتج المحلي الإجمالي في العام (2019) (قبل تداعيات كورونا وقبل انخفاض أسعار النفط)، إذ تقدر الصادرات السودانية بنحو (2.3) مليار دولار، بينما تبلغ الواردات (7) مليارات⁽²⁰⁾.

بعد تداعيات الكورونا وانخفاض أسعار النفط عالمياً، نجد أن صادرات السودان من الثروة الحيوانية التي تذهب غالباً للسعودية، انخفضت من جراء النقص الكبير في عدد الحجاج. وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن هذا النقص قد يصل إلى نسبة (50 %) من حجم الصادرات في موسم الحج، وهو نقصان بقيمة (300) مليون دولار، كما أن انخفاض أسعار النفط العالمية سيؤدي إلى انخفاض رسوم عبور البترول التي ينالها السودان من دولة جنوب السودان، وتبلغ نسبة هذا النقص (400) مليون دولار أو (80 %) من العائد السنوي. وبذلك تقدر نسبة الإنخفاض في الصادرات السودانية بقرابة (700) مليون دولار أو (17.5 %) من نسبتها الكلية في المقابل، فإن انخفاض أسعار النفط تسبب في انخفاض قيمة الواردات السودانية بما يقارب الثلثين، وهو ما يقارب المليار دولار⁽²¹⁾.

ومن المتوقع أن يتزايد العجز في الميزان التجاري إلى مستوى (5.1) مليار وبنسبة (15.8 %) من الناتج المحلي الإجمالي للعام (2020). ويعود السبب في ذلك لإنخفاض حجم الصادرات في العام (2020) بنسبة (43 %) مقارنة بما كانت عليه في العام (2019) بسبب انخفاض الطلب العالمي وتدهور الإنتاج والعوامل الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد والتي عمقتها الجائحة. وفي الجانب الآخر من المؤمل أن ترتفع فاتورة الاستيراد بسبب الغداء والمستلزمات الطبية لأن الطلب المحلي عليها عديم المرونة .

2 - سعر الصرف :

بدأ بنك السودان المركزي سلسلة التخفيضات الرسمية في سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية منذ يناير (2018) استجابة للانخفاض الحاد في عرض العملات الأجنبية مقابل إرتفاع الطلب عليها وزيادة سعر الصرف في السوق الموازي. في فبراير (2020) قام البنك المركزي بتخفيض سعر العملة الوطنية مقابل الدولار الي (55) جنيه من مستوي (45) جنيه/دولار الذي تم تحديده في مايو 2019 وذلك لتقليل الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي. ولكن وعلى الرغم من هذا التخفيض إلا أن حجم الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي ظلت متسعة (حالياً (330) جنيه / دولار في يناير (2021) مقابل (55) جنيه / دولار السعر الرسمي. ومن المؤمل وبسبب الجائحة والعوامل الأخرى أن

(20) خالد البلولة، كورونا يزيد معاناة الاقتصادي السوداني المتردي، الشرق الأوسط، 2020/3/30م، شوهد في 2020/8/11م،

في: <http://bit.ly/3ivypdz>

(21) UN , Op.cit , p30

يستمر هذا التدهور حتى نهاية (2020) وبداية (2021) بسبب زيادة العجز في الموازنة العامة وتغطيته من مصادر غير حقيقية إضافة إلى تقلص تدفقات الإستثمارات الأجنبية بسبب الجائحة وتدهور بيئة الأعمال الوطنية.

3- تحويلات المغتربين

من التدايعات الاقتصادية لفيروس كورونا تأثيره على تحويلات المغتربين السودانيين؛ وتكمن خطورة هذا الأمر في أن كثيراً من الأسر في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، أصبحت تعتمد بصورة مباشرة ورئيسة على تحويلات أبنائها العاملين في الخارج وخاصة في دول الخليج. فمنذ تردّي الأوضاع الاقتصادية في السودان بعد انفصال الجنوب، حدثت هجرة عقول وأيد عاملة كثيفة للخارج؛ بحثاً عن دخل كافٍ يعيل أولئك العاملين وأسرهم.

وبفعل تداعيات (كوفيد 19) في الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وتحت وطأة نقص الإيرادات، قامت كثير من الشركات بتسريح عمالها أو تخفيض مرتباتها أو تجميدها، وهو ما أثر في حجم العمالة السودانية في هذه الدول وقدرتها المالية؛ فإنخفضت قيمة التحويلات الشهرية للمغتربين السودانيين بنسبة (20%)⁽²²⁾، وهي نسبة قريبة جداً لتقدير «تقرير الهجرة والتنمية» الذي يصدر عن البنك الدولي، الذي ذكر أن نسبة تحويلات المغتربين في أفريقيا ستخف بنسبة (23%)⁽²³⁾. وتذكر إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هذا الإنخفاض في تحويلات المغتربين يبلغ (500) مليون دولار⁽²⁴⁾. وكل هذه التقديرات لا تأخذ في الاعتبار الزيادة الضريبية التي طبقتها بعض الدول التي زادت ضريبة القيمة المضافة من (5%) لتصبح (15%)، لمعالجة أعباء كورونا الاقتصادية، التي بدورها ستزيد العبء على المغتربين، وستؤثر بالضرورة في حجم تحويلاتهم الشهرية.

بناء على كل هذه المعطيات، تدل بعض المؤشرات إلى أن معدل الفقر في السودان قد يقفز من (65%)، ليصل إلى (80%) بسبب التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على السودان⁽²⁵⁾. وفي هذا السياق، يجدر ذكر التصنيف العالمي (بحسب معدل دخل الفرد) للبنك الدولي الذي صدر في

(22) Anne-Marie Bissada. "Coronavirus: Sudan's Economy and Pandemic Threaten Revolutionary Gains." The Africa Report. 29/5/2020. accessed on 11/8/2020. at: <https://bit.ly/33vsaeg>

(23) Samik Adhikari. "COVID-19 is Reducing Domestic Remittances in Africa: What does it Mean for Poor Households?." World Bank Blogs. 9/6/2020. accessed on 11/8/2020. at: <https://bit.ly/3jwDIUj>

(24) UN. op.cit. P31

(25) Hassan Gali & Sarah Logan. "Sudan's Transitional Government must be Supported Through COVID-19. Here's Why." 17/6/2020. The Conversation. accessed on 11/8/2020. at: <https://bit.ly/2HNqKdp>

مطلع يوليو (2020م)، الذي أشار إلى أن السودان يُعد رسمياً دولة منخفضة الدخل (Low income country) بعد أن كانت تعد دولة متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا/ Low middle country) (26).

القسم الثالث

السياسات المتخذة لمواجهة الجائحة وفرص التعافي منها

أولاً: السياسات المتخذة على مستوى الدول العربية عموماً

بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية WHO أن وباء (كوفيد 19) أصبح وباء عالمياً سارعت حكومات الدول باتخاذ إجراءات وقائية للحد من التأثير السلبي للجائحة على اقتصادياتها في المدين القصير والمتوسط. ومن أهم تلك الإجراءات تلك التي اتخذتها البلدان العربية للتخفيف من جائحة كورونا في العام 2020 ومن المتوقع استمرارها خلال العام القادم وربما ما بعده، مايلي (27):

1. السياسات النقدية التوسعية التي تستهدف وقاية الأسر من خسائر الدخل وتوفير الدعم للشركات التي تعاني من تبعات القيود الإلزامية المفروضة على أنشطتها والاستمرار في تبني السياسات النقدية التحفيزية. علاوة على توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة التداعيات الصحية وتلبية الاحتياجات الضرورية طوال فترة الأزمة.

2. السياسات المالية الميسرة لدعم القطاعات الإنتاجية المتضررة من الأزمة من خلال تقديم حوافز أو إعفاءات ضريبية والقروض الميسرة وتيسيرات السداد.

ثانياً: السياسات على مستوى السودان

أ- في المجال المالي :

قامت الحكومة السودانية باتخاذ العديد من الإجراءات سواء كانت مالية أو نقدية لمواجهة فيروس كورونا، وذلك لتخفيف الأثر الاقتصادي والاجتماعي للفيروس وحفظ الإنتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط. ومن أهم هذه الاجراءات ما يلي (28):

1. أقرت الحكومة السودانية توسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي عن طريق زيادة التحويلات النقدية المباشرة، ودعم بعض الأسر بسلات السلع المنخفضة السعر و عانات للبطالة في حدود مبلغ (1.5) مليار دولار، لتقليل آثار الجائحة على القطاع العائلي وقطاع الاعمال.

(26) "New Country Classifications by Income Level: 2019-2020." World Bank. 1/7/2020. accessed on 11/8/2020. at: <https://bit.ly/3cXwJkK>

(27) الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص40.

(28) UN. Op.cit. p35

2. خصصت وزارة الصحة مبلغ (30) مليار جنيه سوداني لدعم النظام الصحي ومنعه من الإنهيار ومبلغ (20) مليار جنيه اضافي لدعم الأسر المتأثرة من قرار الاغلاق للبلاد.

3. استبعد مجلس الوزراء خيار رفع الدعم عن الأدوية ، وتم التوصل الي اتفاق مع البنك المركزي لتوفير مبلغ (55) مليون دولار لدعم الإنتاج المحلي واستيراد الأدوية .

4. تولت وزارة العمل والتنمية الإجتماعية (الاتحادية وفي ولاية الخرطوم) مهمة توزيع الأغذية وتقديم الدعم الإجتماعي للأسر الفقيرة خلال الإغلاق الكامل. فقد حددت (600) ألف أسرة محتاجة وفقيرة في ولاية الخرطوم وبدأت في إيصال سلة تحتوي على 11 مادة غذائية والإحتياجات المنزلية الأساسية لكل منها.

وعلى المستوى الخارجي، تمّ ما يلي:

- التزام الولايات المتحدة بدعم السودان في حدود مبلغ (8) مليون دولار والاتحاد الأوربي بمبلغ (70) مليون يورو لمواجهة الجائحة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية - جدة مبلغ (35) مليون دولار وكذلك البنك الدولي مبلغ (35) مليون دولار .

- الإستجابة عبر مؤتمر «الشراكة مع المجتمع الدولي» والذي عقد في برلين في يونيو (2020) بالالتزام بتوفير مبلغ (1.8) مليار دولار .

- شكلت وكالات الأمم المتحدة العاملة في السودان (منظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، ”مجموعة العمل المعنية بجائحة (كوفيد-19)“ لتنسيق جهودها وتقديم الدعم لوزارة الصحة في تنفيذ إستراتيجية البلاد.

- أعاد برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) توظيف مخصصات مالية لبرامج ممولة من موارده القائمة ومن موارد الصندوق العالمي لمكافحة السل والإيدز والملاريا لدعم جهود وزارة الصحة في مواجهة (كوفيد-19) ولتقييم ومعالجة الآثار الاقتصادية طويلة الأمد المتوقع أن يخلفها انتشار المرض.

ب- في مجال السياسة النقدية :

لجأت غالبية البنوك المركزية في دول العالم المختلفة إلى استخدام أدوات السياسة النقدية لمجابهة فيروس كورونا، من حيث تخفيض أسعار الفائدة وتوظيف عمليات السوق المفتوحة لتيسير

السيولة في الاقتصاد، في حين لجأ البعض الآخر إلى استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح التمويل لدعم الطلب الكلي. وقد قام البنك المركزي في السودان في مجال السياسة النقدية بالآتي:

1. أعفاء الأقساط المستحقة علي قروض القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر.
2. تمديد فترة جمع متحصلات الصادرات تقديراً للظروف الدولية المتعلقة بالآثار السلبية للتدابير الصحية علي حركة التجارة الدولية⁽²⁹⁾.

ج- التدابير الاحترازية

أخذت الحكومة السودانية تدابير احترازية للحيلولة دون اتساع رقعة هذا المرض في موجته الأولى في مارس (2020م) بالتدرج في الإغلاق من الجزئي إلى الشامل الذي وُصف بأنه أشبه بموت بطيء يشل القطاعات الحيوية الاقتصادية، إلى جانب المجتمعات الريفية وحتى الحضرية منها التي تعتمد في حياتها على الدخل اليومي المحدود، فتوقف الحياة اليومية يعني بالنسبة لهم موتاً مؤجلاً سلفاً أخطر من تداعيات كورونا الإنسانية والاقتصادية.

وقد ركزت الحكومة السودانية في بدايات انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، على تنبيه إلى طرق انتشار الفيروس، وسُبل الوقاية منه؛ فقد شكلت اللجنة العليا للطوارئ الصحية، وهي لجنة تتبع لمجلس الأمن والدفاع التابع للمجلس السيادي، الذي يدير الفترة الإنتقالية في السودان؛ لتنسيق كل الجهود الحكومية لمجابهة الفيروس. وفي (16) مارس (2020م)، أعلنت حالة الطوارئ في كل أنحاء السودان، وأغلقت كل المعابر البرية والبحرية والجوية، التي تربط السودان بباقي دول العالم، وواصلت وزارة الصحة جهودها التوعوية. كما كان للإذاعات والقنوات الفضائية والمجتمع المدني دور مهم في هذه التوعية. وقد أصدرت اللجنة العليا للطوارئ الصحية قرارات تمنع التجمعات الكبيرة في المناشط السياسية والرياضية والمناسبات الإجتماعية والدينية (الأفراح، الندوات السياسية، وصلاة الجماعة وغيرها)، وفرضت حظر تجول شامل في ولاية الخرطوم؛ لكونها الولاية الأشد إصابة بالفيروس، وأغلقت الطرق والكباري التي تصل بين أحياء العاصمة الثلاثة (الخرطوم، بحري وأم درمان)، كما علقت الحكومة السفريات القادمة من الولايات المختلفة إلى ولاية الخرطوم.

وفي مارس (2020م)، ومع بداية أزمة كورونا، أعلن وزير الصحة خطة وطنية شاملة لاحتواء الفيروس بتكلفة (76) مليون دولار، تشمل تأسيس مراكز عزل للحالات المصابة، وفحص القادمين من الدول الأخرى عبر المعابر الجوية والبحرية والبرية، ودعم المرضى، وتأمين المعدات اللازمة وإجراء تدابير وقائية للعاملين في الحقل الصحي. وفي إطار دعم هذه الخطة قدمت الولايات المتحدة

(29) بنك السودان المركزي، مرجع سبق ذكره.

الأمريكية معونة بقيمة (33.1) مليون دولار⁽³⁰⁾. وأعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تمويل السودان بقيمة (35) مليون دولار لدعم تدابير مجابهة كورونا⁽³¹⁾. أما فيما يتعلق بالدعم الفني والتقني وتوفير المعدات الطبية والوقائية لمجابهة هذا الوباء، فقد قدمت دول ومؤسسات عدة مساعدات للسودان، وتضم قائمة هذه الدول الاتحاد الأوروبي، تركيا، الإمارات، مصر، قطر والصين. وفي (25) يونيو (2020م) عُقد مؤتمر أصدقاء السودان إلكترونياً ببرلين، وتعهد فيه المانحون بتقديم (1.8) مليار لدعم الانتقال الديمقراطي في السودان، ويشمل هذا التعهد أربعة أنواع من التمويل (الرعاية الاجتماعية، التمويل التنموي، المساعدات الإنسانية وجهود مجابهة كورونا)⁽³²⁾.

ويلاحظ أنه في بداية الأمر، لم يكن إنتشار الفيروس في السودان كبيراً بسبب عزلة السودان عن باقي دول العالم، لكن الوضع تغير سريعاً. فبالرغم من الإجراءات الصحية المتخذة و بعض المعونات المالية والعينية والفنية التي وصلت، فإن السودان لم ينجح تماماً في الحد من انتشار الفيروس. ويعزو كثيرون الفشل النسبي في احتواء الفيروس للتركة الثقيلة التي تركها الوضع السياسي السابق. غير أنه لا ولكن هذا لا ينفي ضعف الأداء الحكومي الذي لازم إجراءات تلك التدابير الوقائية، وضعف تنسيق وزارة الصحة لعمليات إدارة الأزمة الصحية، وعدم توفير مناطق عزل المشتبهين في المستشفيات، وتوفير ترحيل للكوادر الطبية وأماكن سكن للأطباء العاملين وغيرها من التدابير المهمة، الأمر الذي فاقم من سوء الوضع الصحي. كما أن ضعف الحكومة في العمل عبر القنوات المجتمعية والدينية، أدى إلى تركيز التوعية حول الإصابة بالفيروس في الشرائح المتعلمة والحضرية، وتجاهل عامة المواطنين؛ ما أدى إلى ضعف انتشار الثقافة الصحية المتعلقة باستخدام الكمادات وغيرها.

ثالثاً: فرص التعافي من المرض

في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية، الحالية في السودان، يصعب الحديث عن فرصة التعافي من الفيروس في الشهور القادمة، كما يصعب التنبؤ بتبعات تفشي الفيروس وتداعياته بالضبط على الوضع السياسي والاقتصادي للفترة الإنتقالية في السودان، ويمكن الحديث عن تخفيف تداعيات هذا الفيروس. وفي هذا السياق، يجب تأكيد أن هذا التخفيف يقوم على مستويين هما:

(30) UPDATE: The United States Continues to Lead the Global Response to COVID-19." Office of the Spokesperson. US Department of state. 2/7/2020. accessed on 10/11/2020. at: <https://bit.ly/3jvvRWQ>

(31) البنك الإسلامي للتنمية، مواجهة جانحة كورونا، وكالة الأنباء السعودية، 2020/4/11م، شوهد في 2020/8/11م، فيك <http://bit.ly/36wf5hw>

(32) خالد التيجاني النور، قراءة في تداعيات مؤتمر برلين (2) مفارقات مجتمع المانحين: مقارنة مع سحاء مؤتمر بروكسل/ صحيفة السوداني، 2020/1/9م، شوهد في 2020/8/11م، في: <http://bit.ly/30zyzyiy>. تقرير عن الوضع في السودان، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2020/9/17م، في: <http://bit.ly/25pwtmx>

المستوى الأول هو دعم مبادرات المجتمع المدني المستقل، مع الدعم الخارجي الدولي للمجتمع السوداني دون محاولة إملاء الشروط أو القيود بوصفها تبعات هذا الدعم.

أما المستوى الثاني فيتم في أربعة مسارات عملية وهي:

1. تقوية قدرات القطاع الصحي وبنائه ومدته بالأدوات اللازمة.
2. العمل عبر القيادات المجتمعية والدينية لنشر التوعية بالفيروس، وطرق انتشاره، والوقاية منه بطرق تكون قادرة على النفاذ على الثقافة الشعبية السائدة.
3. الاستفادة من الإنتاج المحلي من غاز الإيثانول لتوفير المعقمات بسعر رمزي في متناول الجميع ودعم مبادرات المجتمع المدني والشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل على توفير الكمادات والأقنعة وأجهزة التنفس، وباقي المعدات الطبية والوقائية بأدوات وإنتاج محلي.
4. توظيف التكنولوجيا في مجابهة فيروس كورونا، مثل الاستفادة من خدمة الدفع عبر الهاتف الجوال، لتحويل الأموال للمجموعات الفقيرة والمهمشة، واستخدام التطبيقات الإلكترونية لمعرفة ما إذا كان الشخص قد خالط أفراداً أو زار أماكن يشتهر بانتشار الفيروس فيها (مع مراعاة كل قوانين الخصوصية في استخدام هذه التكنولوجيا).

الخاتمة:

ما حدث بفعل الجائحة هو صدمة اقتصادية مزدوجة وغير اعتيادية، صدمة في الطلب وصدمة في العرض، مما يدفع نحو انخفاض في الاستهلاك وفي الاستثمار وفي التصدير وفي الوقت نفسه، يدفع إلى حصول إرتفاع في معدلات البطالة وإنخفاض في إنتاجية العمل وفي عائدات رأس المال وهذا ما يولد عنه دائرة من الركود والتضخم. وكنتيجة لهذا نتوقع حدوث تغييرات في إعادة تموقع الأنشطة الاقتصادية ومراجعة وضع الصين في بنية الاقتصاد العالمي خاصة بالنسبة الى القطاعات الإستراتيجية وصناعات الأدوية والاتصالات، وهو ما يفترض بالنسبة لسودان مراجعة موقع شركائه في سلسلة النشاط الاقتصادي المحلي، واعادة رسم سلسلة النشاط الاقتصادي في مستوى الإنتاج وفي مستوى التوريد بشكل عام.

أهم النتائج:

1. الندرة الشديدة لموارد النقد الأجنبي من مصادره الثلاثة (البترول، الذهب، الاستثمارات والتمويل الخارجي)، مع ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي، أدت إلى انهيار قيمة الجنيه السودانية، وبلغ الأمر ذروته في عام (2020)، حيث بلغت قيمة الجنيه في السوق الرسمية (55) جنيه لكل دولار. أما أسعار الدولار في السوق الموازية (ما يعرف بالسوق السوداء)، فقد قفزت الي (330) جنيه / دولار في يناير (2021).
2. إرتفاع أسعار المواد الغذائية والدوائية وكثير من السلع الضرورية بشكل كبير بسبب الندرة

، وضعف إمكانات الاستيراد الإستهلاكي والإنتاجي وتدهور القدرات الإنتاجية حيث إرتفع التضخم الي (254 %) في شهر نوفمبر (2020) مقارنةً بنسبة (64.28 %) في يناير (2020) (قبل انتشار الجائحة) ، ما يتطلب تدخلا نقديا وكميا وحتى صحيا واجتماعيا كبيرا من الحكومة لتغطية العجز في تلك المواد والسلع، وتقديم حماية استثنائية للأسر الفقيرة والمتعففة، للحفاظ على تدفقاتها بالقدر الكافي ووصولها بالكيفية الملائمة بالجهة وضمان بقاء اسعارها مستقرة ودون قفزات كبيرة. وهذا ما سيفرض مزيدا من الضغوط المالية والادارية على موارد الحكومة وامكانتها التنظيمية.

3. أزدادت معاناة العمالة في القطاع الرسمي خاصة عمالة الشركات الصغيرة والمتوسطة من البطالة الواسعه والإجازات غير المدفوعة الطويله؛ لضعف الإمكانيات المالية لجهات عملهم. وكذلك العمالة في القطاع غير الرسمي بشكل خاص، مثل بائعات الشاي وعمال اليومية في الأسواق وغيرهم ، الذين يمثلون (65 %) من القوة العاملة في السودان.

4. تعمق حالة الركود في القطاعات الرئيسية التي توفر الوظائف للعاملين بالمناطق الحضرية، بسبب الحظر والإغلاق التام (للموجه الاولي من مارس و حتى يوليو 2020م) وخاصة قطاع الخدمات الذي يقدم (57 %) من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي يمثل (17 %)، وقطاع السياحة الذي يمثل (3 %). ويمكن أن تلعب هذه القطاعات دورا ملحوظا في تعزيز حالة الركود، سواء من خلال تراجع طلبها المشتق على غيرها من القطاعات، أو من خلال البطالة الواسعة التي ستتسبب بها.

5. إن حالة الركود الاقتصادي والبطالة الواسعة، في هذا السياق الاجتماعي المأزوم اصلا، وفي حالة عجز الحكومة ماليا عن تنفيذ برنامج انقاذ مالي ضخم، لضغوط أمنية هائلة ربما تفوق قدرة الأجهزة الأمنية على المواجهة، يمكن أن تؤدي لمزيد من تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

6. أرتفع معدل الفقر في السودان من 65 % قبل الجائحة ليصل إلى 80 % من جراء التداعيات الاقتصادية الثقيلة لفيروس كورونا على السودان ، وتصنيف السودان (بحسب معدل دخل الفرد) للبنك الدولي، الذي أشار إلى أن السودان يُعد رسميا دولة منخفضة الدخل بعد أن كان يعد دولة متوسطة الدخل .

أهم التوصيات :

1. ضرورة زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية بما يتماشى مع الإحتياجات المتصلة بالوباء، في محاولة للتغلب إلى أقصى حد ممكن على القيود المفروضة على قدرة نظام الرعاية الصحية.
2. أهمية تأجيل تحصيل ضريبة المبيعات على جميع القطاعات المحلية لفترة محددة، كذلك

تأجيل تحصيل نسبة من قيمة الرسوم الجمركية للشركات وتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي من مؤسسات القطاع الخاص، بهدف توفير سيولة نقدية للقطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية.

3. تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية، بما يعزز من قدرتها على زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومنح تسهيلات مصرفية لعملائها مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبرغم أن السياسات النقدية التحفيزية سوف تساعد على تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال تحفيز النمط الإستهلاكي وتشجيع الإستثمار، إلا أنه يتعين على الحكومة أن تحترز من تداعيات ذلك على موازنتها وعلى أوضاع القطاع الخارجي وعلى أسعار صرف عملاتها وعلى تدفقات رؤس الأموال.

4. ضرورة تقديم خصم على قيمة فاتورة الكهرباء للمستهلكين في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية بنسبة محددة لتقليل تكلفة الإنتاج وتحفيز القطاع الإنتاجي.

5. أهمية تخفيض البنك المركزي لتكلفة التمويل لتمويل القطاعات الإنتاجية، والسماح للمصارف بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات المتأثرة بالفيروس.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

1. الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، تقرير افاق الاقتصاد العربي، ابوظبي (2020) دولة الامارات العربية المتحدة.
2. دويدي خديجة هاجر، بلقاضي طاهر لمن، أثر جائحة الفيروس التاجي علي التنمية المسدامة من خلال صناعة النقل الجوي في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد (20) الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة الكورونا،، سبتمبر (2020م)، الجزائر.
3. سمر الباجوري، محمود عنبر، التداعيات الاقتصادية الكلية لجائحة (كوفيد-19) على اقتصاديات دول افريقيا جنوب الصحراء وسياسات المواجهة، مجلة السياسة والاقتصاد المجلد (6) العدد (5) يناير (2020) القاهرة.
4. خالد عثمان الفيل، التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا المستجد في السودان، المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات، قطر، اكتوبر /2020م.

5. غبولي أحمد و توابتية الطاهر ، أهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الإقتصاد العالمي -الأزمة الاقتصادية العالمية (2020) - العدد الخاص رقم(1) المجلد(20)مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر، (2020).
6. مروة كرامة واخرون، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الجزائري أنموذجا ، (2020) .
7. تقديرات مكتب تسييق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بالخرطوم عبر موقعه علي الإنترنت (ديسمبر 2020) . www.unocha.org .
8. إسماعيل محمد علي، تدابير مكافحة كورونا تهدد القوت اليومي لبائعات الشاي في السودان، إندبندت عربية، 2020/4/2م، شوهدي في 2020/8/11م، في: <http://bit.ly/33t2jkn>
9. البنك الإسلامي للتنمية ، مواجهة جانحة كورونا، وكالة الأنباء السعودية، 2020/4/11م، شوهدي في 2020/8/11م، فيك <http://bit.ly/36wf5hw>
10. بنك السودان المركزي ، منشور ادارة السياسات ، أكتوبر 2020، الخرطوم، السودان.
11. خالد التيجاني النور، قراءة في تداعيات مؤتمر برلين (2) مفارقات مجتمع المانحين: مقارنة مع سحاء مؤتمر بروكسل/ صحيفة السوداني، 2020/1/9م، شوهدي في 2020/8/11م، في: <http://bit.ly/30zyyiy> ، تقرير عن الوضع في السودان، مكتب الأمم المتحدة لتسييق الشؤون الإنسانية، 2020/9/17م، في <http://bit.ly/25pwtmx>

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

1. The World Bank, "Sudan Data," accessed on 11/08/202, at: <https://data.worldbank.org/country/SD>
2. Hunger is Worse than Corona: Sudanese Demand End To Lockdown," Aljazeera, 8/6/2020, accessed on 11/8/2020, at: <https://bit.ly/3ndulv0>
3. Anne-Marie Bissada, "Coronavirus: Sudan's Economy and Pandemic Threaten Revolutionary Gains," The Africa Report, 29/5/2020, accessed on 11/8/2020, at: <https://bit.ly/33vsaeg>
4. Samik Adhikari, "COVID-19 is Reducing Domestic Remittances in Africa: What does it Mean for Poor Households?," World Bank Blogs,

- 9/6/2020, accessed on 11/8/2020, at: <https://bit.ly/3jwDIUj>
5. UNDP .Hassan Gali & Sarah Logan, “Sudan’s Transitional Government must be Supported Through COVID-19. Here’s Why,” 17/6/2020, The Conversation, accessed on 11/8/2020, at: <https://bit.ly/2HNqKDp>
 6. New Country Classifications by Income Level: 2019-2020,” World Bank, 1/7/2020, accessed on 11/8/2020, at: <https://bit.ly/3cXwJkJ>
 7. UPDATE: The United States Continues to Lead the Global Response to COVID-19, Office of the Spokesperson, US Department of state, 2/7/2020, accessed on 10/11/2020, at: <https://bit.ly/3jvvRWQ>
 8. /London , UK The economist group , Economics Intelligent Unit , Sudan Country Report , May 2020
 9. UN , Covid -19 socio economic impact assessment for Sudan , April 2020